

ترجمات إستراتيجية

السنة الخامسة

العدد السادس- مارس 2015

الولايات المتحدة وإسرائيل على مفترق طرق

مايكل كوهين

ماثيو داس

ترجمة: أ.زهير عكاشة



منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير:

د. خالد شعبان

هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

احمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة/ لا يجوز طبع أي جزء من هذه النشرة أو خزنه في

أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز

التخطيط الفلسطيني

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس

بالضرورة آراء المركز.

المحتويات

5	ملخص
9	الفصل الأول: تعطل مسيرة السلام
8	الفصل الثاني: علاقة في أزمة
20	الفصل الثالث: عزلة إسرائيل
24	الفصل الرابع: خطوات فلسطينية دبلوماسية عدائية
27	الفصل الخامس: هل من بارقة أمل؟
29	الفصل السادس: خيارات الولايات المتحدة
34	الفصل السابع: توصيات

الولايات المتحدة وإسرائيل على مفترق طرق

المصدر : مؤسسة السلام في الشرق الأوسط

الكاتب: مايكل كوهين وماثيو داس

التاريخ: فبراير 2015

ترجمة أ.زهير عكاشة

ملخص:

تقف العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل اليوم على مفترق طرق. المصالح القومية للدولتين تتباعد شيئاً فشيئاً ولا سيما زعاماتهما الحالية. وعلى الرغم من أن الأزمة الأخيرة تمحورت حول المحادثات النووية مع إيران إلا أنه لا يكاد يوجد هناك قضية يؤثر هذا الانقسام على المصالح الأمريكية في المنطقة تأثيراً طويلاً الأمد أكثر من قضية إنشاء دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. هذا الأمر بالنسبة للولايات المتحدة هو أمر ملح أما بالنسبة للحكومة الإسرائيلية الراهنة فلا. يبدو جلياً أن رئيس الوزراء ناتنياهو وحلفاءه اليمينيين يجهزون لمستقبل الدولة الواحدة تسيطر إسرائيل فيه على كافة الأراضي الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن يوفر فيه للفلسطينيين شكلاً

مرقفاً من أشكال الحكم الذاتي. يتنامى في صفوف الفلسطينيين شعوراً بالتشاؤم بتحقيق تطلعاتهم وإيمان بأن المفاوضات تسير دون اتجاه. نحن نحاجي في هذا التقرير ونقول بأن هذه الحالة من شأنها أن تخلق دفعاً يتعذر الدفاع عنه بالنسبة للولايات المتحدة التي حشرت بين دعمها التقليدي لإسرائيل وبين السياسات المتبعة من قبل الحكومة الإسرائيلية التي تجعل الولايات المتحدة معزولة في الشرق الأوسط ومعزولة أيضاً من قبل المجتمع الدولي. ستتسارع وتيرة هذا الحراك فيما لو طلب من رئيس الوزراء ناتياهو تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة بعد الانتخابات البرلمانية العامة التي ستجري أواسط شهر مارس آذار المقبل.

لهذا السبب يتوجب على الولايات المتحدة إتخاذ خطوات مدروسة لإنجاز حل الدولتين. لا بد أن يشرع فوراً في بذل هذه الجهود تزامناً مع خطوات توضح للشعب الإسرائيلي من الآن وحتى يوم الانتخابات تداعيات الحفاظ على الوضع القائم. أي تغيير في القيادة الإسرائيلية يؤدي إلى حكومة تتشاطر المصلحة في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة عادلة ومنظمة وأمنة هو في صميم المصالح الأمنية الأمريكية المباشرة.

بناء على المقابلات التي أجريت على مدار السنوات القليلة الماضية في القدس ورام الله وتل أبيب وواشنطن إلى جانب أن هذا الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة السلام في الشرق الأوسط الشهر المنصرم بالتعاون مع شركة إسرائيلية تدعى new ware research ، نرى أن البيت الأبيض يدفع بعكس اتجاه الباب المفتوح.

يشير الاستطلاع الذي أجريناه إلى ما يلي :

- يعتقد الإسرائيليون اعتقاداً جازماً بأن دولتهم تعتمد على الدعم الأمريكي
- خمسون بالمائة يعتقدون بأن، هناك أزمة متنامية في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية .
- الثلثان تقريباً يقولان أن تحسين العلاقات الثنائية سيلعب دوراً في كيفية تصويتهم.

- أغلبية توافق على أن ولاية أخرى لرئيس الوزراء ناتتياهو ستشهد تدهوراً
أخراً في العلاقات وأن أحزاب يسار الوسط قد تحسن من الوضع .

هناك فرصة أمام الولايات المتحدة لتحديد الخيار الذي يواجهه الناخب
الإسرائيلي خصوصاً في قضيتين وهما الاستيطان والعملية السلمية. خلص
الاستطلاع إلى ما يلي:

-ثلاثة أرباع الإسرائيليين يقولون أنه من الأهمية بمكان أن يحرز الحزب
الذي يؤيدونه تقدماً في المفاوضات مع الفلسطينيين. يشمل ذلك 60 في المائة ممن
يصنفون أنفسهم ناخبو يمين

-تمثل هذه الأرقام تغييراً ملحوظاً عن الانتخابات الإسرائيلية الماضية التي
جرت قبل ثلاث سنوات عندما كانت العملية السياسية تمثل أولوية دنيا .

-أغلبية كبيرة من الإسرائيليين ستؤيد إدارة الرئيس أوباما في الإعلان عن
إطار اتفاق الوضع الدائم.

-مثل هذه الخطوة من قبل الولايات المتحدة ستوفر دعماً ضمناً لأحزاب
يعتقد الإسرائيليون بشدة أنها ستتحرك باتجاه التقدم في المفاوضات وفي نفس الوقت
تسلط الأضواء على تصلب حكومة نتتياهو .

-إضافة إلى ذلك وجدنا أنه في الوقت الذي يقلق فيه الإسرائيليون بشكل
عام حيال الضغط الأمريكي المباشر على إسرائيل وجدنا أن قضية الاستيطان تشكل
استثناء .

- نصف أولئك الذين استطلعت آراءهم قالوا أن التوسع الاستيطاني يقوض
الشرعية الإسرائيلية وأمنها .

- نتائجا تشير إلى أن الإسرائيليين يلومون إسرائيل مثلما يلومون الولايات
المتحدة إذا صعدت الأخيرة في انتقاداتها للسياسات الاستيطانية .

-بناء على البحث الذي أجريناه نعتقد أنه إذا أيدت الولايات المتحدة أو امتنعت عن التصويت حول قرار مجلس الأمن الدولي يدين التوسع الاستيطاني الإسرائيلي فقد يكون لذلك تأثيراً حاسماً على كثير من الناخبين الإسرائيليين المقتنعين.

-أخيراً وجدنا أدلة قليلة تفيد بأن أي ضغط أمريكي مباشر فيما لو طبق بعناية سيؤدي إلى نتائج عكسية لصالح نتناهو.

-46 فالمائة من ناخبي الوسط الذين استطلعنا آراءهم قالوا أنه إذا سارت الولايات المتحدة على النهج المذكور أنفاً فإنهم سيميلون للتصويت لحزب وسط أو ليسار الوسط وعدد مماثل قال أنه لن يكون لذلك أي تأثير.

الفصل الأول

تعطل مسيرة السلام

لعبت الولايات المتحدة لأكثر من أربعة عقود دوراً ريادياً في البحث عن حل للصراع العربي والإسرائيلي. منذ السبعينات ولغاية اليوم ظل وزراء الخارجية والرؤساء الأمريكيين يسعون إلى تسوية تفاوضية بين إسرائيل وجيرانها، بدأً من رحلات هنري كيسنجر المكوّبة عام 1974 - 1975 مروراً باتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 وانتهاءً بعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. استخدم المسؤولون الأمريكيون سياسة العصا والجزرة لتقريب الأطراف من بعضها البعض. بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1993 اقتصر الدور الأمريكي على الدور المسهل للتوصل إلى إطار تفاوضي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ولكن المحبط هو أن الصراع ظل غير محلول حتى وإن سجل هناك بعض النجاحات على الطريق.

السبب وراء هذا الانخراط الأمريكي واضح : الولايات المتحدة حليف وثيق لإسرائيل والشعبين يتشاطران نفس المصالح والقيم المشتركة ولديهما تاريخ طويل في التعاون الأمني والاستخباراتي. علاوة على ذلك تتمتع الولايات المتحدة بمصالح سياسية وأمنية في منطقة تدعم إنشاء دولة فلسطينية. ولهذه الأسباب أيضاً عدا عن الاعتبارات السياسية الداخلية، يشكل حل الصراع العربي - الإسرائيلي إهتماماً سياسياً أمريكياً ملزماً وسيظل يتصدر كل الاعتبارات في المستقبل المنظور.

ولتحقيق ذلك الهدف تقتضي الضرورة أن يكون هناك قيادة في إسرائيل وفلسطين تتشاطران مع الولايات المتحدة نفس الهدف السياسي الذي أعلن عنه الرئيس بوش الابن عام 2002 بشأن دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. ومع ذلك نجد اليوم أن الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الاستيطاني الذي يسنده يتخذان أكثر من أي وقت مضى. يعارض أعضاء في الائتلاف الحكومي علانية إنشاء دولة فلسطينية . الحركة الوطنية الفلسطينية منقسمة على نفسها ما

بين فتح تهيمن على الضفة الغربية وحماس تسيطر على غزة . وصلت العملية السلمية والدور الأمريكي إلى منعطف طرق لا يبقى عنده داعي كبير للتفاوض خصوصاً إذا ما أخذ بعين الاعتبار التغيرات السياسية الكبرى الحاصلة في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني . هناك احتمال ضئيل للوصول إلى اختراق وفرصة ضئيلة أيضاً لإجراء محادثات مباشرة بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو . تبرز هذه الرؤية من خلال المقابلات الصحفية التي أجريت على مدار العام المنصرم في القدس ورام الله وتل أبيب ومن خلال محادثات متتابعة مع مسؤولين ومحللين أمريكيين وإسرائيليين وفلسطينيين .

انتهت " مرحلة التفاوض " كما صرح أحد المسؤولين الفلسطينيين الكبار لمسؤول أمريكي والذي أضاف " لا يوجد إنسان فلسطيني على قيد الحياة يرى أي أمل في المفاوضات السياسية مع ناتانياهو وحكومته . لقد استنفذ كل شيء "

تصريح ناتانياهو الذي أدلى به هذا الصيف وقال فيه " لن يكون هناك أي وضع تحت أي اتفاق نتنازل فيه عن السيطرة الأمنية على مناطق غربي نهر الأردن " ليؤكد التكهنات القائمة منذ أمد حول عدم التزامه الحقيقي بإقامة دولة فلسطينية أو على الأقل أي " دولة " تستحق ذلك الاسم .

وحتى وإن كان هذا التكهن خاطئاً فليس هناك ما يدعو كثيراً للإعتقاد بأن هذه الحكومة الإسرائيلية الراهنة أو أي حكومة يمينية أخرى مشابهة سترغب في تقديم تنازلات تكون ضرورية للتوصل إلى اتفاق نهائي . لهذا السبب يتعين على الولايات المتحدة خطوة جديّة لتحقيق الحل الدائم والحقيقي لحل الدولتين وينبغي القيام فوراً بهذا الجهد على أن يرافقه خطوات توضح للإسرائيليين بشكل جلي تداعيات الإبقاء على الوضع الراهن . ومع أن الطرفين قاما بخطوات ساهمت بشكل عكسي في التوصل إلى اتفاق نهائي ، فإن وجهة نظرنا تقول بأن العائق الرئيسي أمام السلام اليوم يتمثل في القدس . بدون تغييرات في القيادة الإسرائيلية سيمضي الوضع القائم بتداعياته السلبية على الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين والمنطقة بأسرها .

في الوقت الذي قد تكون فيه القيادة الفلسطينية راغبة في الجلوس مع حكومة إسرائيلية معنية حقاً في التوصل إلى اتفاق حقيقي وعملي على الوضع النهائي، فهذا لا يعني أن تغييراً في القيادة الإسرائيلية يمثل البلمس الشافي. انتخاب حكومة إسرائيلية مؤيدة للسلام امر ضروري بيد أنه ليس شرطاً كافياً للتوصل إلى اتفاق دائم.

مستوى عدم الثقة بين الطرفين وصل إلى حد عالي لدرجة أنه مهمة جسر الهوات أمر بالغ الصعوبة. علاوة على ذلك ومع أن إسرائيل تتحمل جزء كبيراً من اللاتمة على انهيار وفشل مفاوضات السلام الأخيرة كما أوضح وزير الخارجية كيري، إلا أن الفلسطينيين أيضاً يتحملون جزء من ذلك . فعلى سبيل المثال القرار الذي إتخذه الرئيس عباس بعدم الانخراط مع الولايات المتحدة حول اتفاق الإطار المقترح لمفاوضات الوضع النهائي شكل فرصة ضائعة لإختبار النوايا الإسرائيلية. العجز المستمر لأكثر فصليين فلسطينيين وهما فتح وحماس في إنهاء الانقسام السياسي بينهما يثير التساؤلات حول قدرة القيادة الفلسطينية المعتدلة على الوفاء بالتزاماتها في الاتفاق النهائي كما أن خطابات الرئيس عباس الملهبة أحياناً وإن كانت متفهمة على الصعيد المحلي لا تبعث الطمأنينة في نفوس الإسرائيليين الذين تراوهم الشكوك حيال التزامه بالحل السلمي. هنا وبالتحديد وبدون تغيير في القيادة الإسرائيلية فإن احتمال التوصل إلى حل سلمي للصراع لا يلوح في الأفق والبديل سيضطر الطرفين للبدء في تحفيز نفسيهما لمستقبل تسيطر عليه حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار ، مستقبل سيمارس فيه الفلسطينيون كل وسيلة متاحة لهم في سبيل تغيير وضع قائم لا يطاق كما ستسعى إسرائيل إلى إدامة احتلالها للضفة الغربية الذي أشرف الآن على عامه ال 48 . ستوضع الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً في وضع دبلوماسي صعب. تعتبر الولايات المتحدة أقوى وأصلب داعم لإسرائيل في العالم وهذا لن يتغير عشية ليلة وضحاها لكن غياب عملية سلمية فعلية سيخلق تحديات كبرى أمام الولايات المتحدة. بدون ذلك ستقع الولايات المتحدة تحت ضغوط متزايدة للدفاع عن إسرائيل في المحافل الدولية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والعسكري في الوقت نفسه الذي يدأب فيه القادة الإسرائيليون على تنفيذ سياسات

تتصادم مع المواقف الأمريكية المعلنة وتقوض مصالحها في المنطقة. هذا بدوره يقوض علاقات الولايات المتحدة مع الحلفاء الرئيسيين في المنطقة وفي أماكن أخرى في العالم خاصة في أوروبا. ستجد الولايات المتحدة نفسها معزولة تدريجياً في كثير من المؤسسات متعددة الأطراف. إذا كان هناك حكومة إسرائيلية تعادي فكرة دولة فلسطينية (كالحكومة الراهنة) فالأمور إذن ستزداد تعقيداً. إذا استمرت إسرائيل في توسعها الاستيطاني وإذا مضى الفلسطينيون قدماً في زيادة الضغط السياسي على إسرائيل فستقع الولايات المتحدة في موقف يتعذر الدفاع عنه. ولو أعيد انتخاب ناتياهو رئيساً للوزراء وشكل إئتلافاً سياسياً يمينياً متطرفاً فعندئذ سيتعزز شأن هذه الألية. ناتياهو ليس الوحيد في الحكومة الإسرائيلية الذي يستبعد جداً فكرة تقديم التنازلات الإقليمية. يقول وزير الدفاع الحالي موشيه يعلون " استمرار وجودنا في يهودا والسامرة وغور الأردن هو الذي يضمن عدم تحول مطار بن غوريون وبتاننا لأهداف صاروخية من كل الاتجاهات". أما نفتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي الذي من المتوقع أن يصبح ثالث أكبر حزب في الكنيست بعيد الانتخابات المقبلة (وقد حصل على منصب كبير في مجلس الوزراء القادم فيقول " فكرة إنشاء دولة فلسطينية في إسرائيل وصلت إلى طريق مسدود". يستمر هؤلاء القادة في مطالبة ناتياهو بالمضي قدماً في التوسع الاستيطاني بالصفة الغربية وقد يتصدوا لأي جهود تدعو إلى إعادة البدء في عملية سياسية ذات مغزى مع الفلسطينيين. العداة الإقليمية تجاه إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة لن يتبدد بسهولة بمجرد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية. واضح جداً أن هناك تحديات بالشرق الأوسط أعمق بكثير من تلك القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن بمجرد ردم أحد أبار الاستياء الكبرى التي ينهل منها الديماغوجيين والمتطرفين طيلة عقود من الزمن سيسهل تأمين حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من معالجة المشاكل الأخرى. سيفتح أيضاً الباب أمام تحالفات جديدة محتملة بين حلفاء وشركاء أمريكياً في المنطقة. في مقابلة أجريت معه عام 2013 أعلن قائد المنطقة الوسطى السابق في الجيش الأمريكي الجنرال جيمس ماس عن دعمه لجهود وزير الخارجية جون كيري في تفعيل المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية وقال " أنا أدفع كل يوم تقريباً ثمناً عسكرياً كقائد للمنطقة الوسطى لأنه ينظر للأمريكيين كمتخاذلين

لإسرائيل وكل المعتدلين العرب الذين يريدون أن يكونوا معنا لن يصرحوا علناً بدعمهم لأناس لا يريدون احترامهم للعرب الفلسطينيين. " وهذه الآراء تشكل صدى لآراء أخرى صادرة عن قيادة المنطقة الوسطى. القادة الإسرائيليون على دراية أيضاً بالسقف الذي يضعه الصراع على تحالفاتهم الإقليمية الخاصة بهم. تقول تسيفي ليفني وزيرة الخارجية السابقة في مؤتمر هرتسليا للأمن القومي عام 2011 " ليس لدينا خلافات حدودية مع مصر والأردن لكنه سلام فاتر. وفاتر بسبب العلاقة بين الصراع وعلاقتنا مع هذه الدول التي عليها أن تتعامل مع الرأي العام المعادي فيها بسبب هذا الصراع". لذلك لزاماً على الولايات المتحدة وصناع القرار فيها أن يبحثوا في سبل التأثير على الرأي العام الإسرائيلي كي يتسنى إيجاد شريك في إسرائيل يتشاطر كلياً نفس المصلحة في إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل منصف وعادل وأمن.

يبرز من خلال كتابة تقاريرنا أن مجرد الحديث الخشن عن السياسات الإسرائيلية وقادة إسرائيل لن يكفي. وكما قال لنا أحد المحللين الإسرائيليين " يجب على المسؤولين الأمريكيين إتباع أسلوب الصدمة والرعب مع الجمهور الإسرائيلي وعليهم إتباع هذا النهج لأن القيم والمصالح الأمنية الأمريكية تتطلب ذلك إذا ما أخذ بعين الاعتبار التأييد الأمريكي لحل الدولتين والذي ما انفكت الولايات المتحدة تصرح على أن حل الدولتين يؤسس لإطار سلمي أوسع. على سبيل المثال :

❖ يعتقد الإسرائيليون بشدة أن إسرائيل تعتمد على الدعم الأمريكي (94 بالمائة من الذين استطلعت آراءهم بالمجمل و 63 بالمائة من المستطلعين قالوا أن إسرائيل تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة.)

❖ 57 في المائة من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن هناك أزمة في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة (50 في المائة من كل الإسرائيليين اليهود والعرب يعتقدون ذلك).

❖ نحو نصف الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن الولايات المتحدة قد تواجه عزلة متزايدة بسبب علاقاتها بإسرائيل لذلك قد تتوقف عن دعم إسرائيل.

❖ 57 في المائة يقولون أن تحسين العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل سيلعب دوراً في كيفية تصويتهم .

المعسكر الصهيوني (العمل وائتلاف حتوعاه) هو الذي ينظر إليه بشكل عام على أنه الحزب الذي قد يحسن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية.

مع ذلك قد يحكم الإسرائيليون على الولايات المتحدة حكماً قاسياً فيما اتخذت خطوات عدائية لعزل إسرائيل سياسياً أو معاقبتها مباشرة مع استثنائيين رئيسيين وهما عملية السلام والاستيطان.

ثلاثة أرباع الإسرائيليين يقولون أن من الأهمية بمكان أن يشرع الحزب الذي يؤيدونه في عملية سياسية مع الفلسطينيين حيث يشمل ذلك 60 في المائة ممن يصنفون أنفسهم على أنهم ناخبون معتدلون من الجناح اليميني وهذا يشكل توافقاً قريباً مع الوسط واليسار .

أغلبية كبيرة من الإسرائيليين ستدعم الجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة لطرح إطار عمل لاتفاق الوضع النهائي.

استطلاعات رأي أخرى تشير بقوة إلى أن إطار عمل يقوم على أساس العودة إلى خطوط العام 1967 مع مبادلة أراضي واعتراف العالم العربي بإسرائيل والاعتراف المتبادل بدولتين لشعبيين والانسحاب من بعض المستوطنات (وخاصة تلك الواقعة خارج نطاق الكتل الاستيطانية) وعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين والاتفاق على تقسيم القدس ، سيحظى بدعم أغلبية الإسرائيليين.

هناك استطلاع للآراء صادر عن معهد ترومان في ديسمبر 2014 أظهر أن 50 في المائة من الإسرائيليين سيقبلون " بحزمة استيطانية دائمة حسب خطوط كلنتون ومبادرة جنيف" رغم أن هذا الرقم في منحنى تنازلي. وكما قال لنا أحد المحللين "إن الدور الصلب للرأي العام تجاه اتفاقيات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية ينصب على الكل لا على الجزء أي أن البيع بالجملة أفضل بالنسبة له من البيع بالمفرق بمعنى أن نسبة كبيرة من الناس تعارض مثلاً فقرات تشير إلى تقسيم القدس واللاجئين بيد أن الأغلبية في نفس الوقت تؤيد الحزمة الشاملة.

حسب الاستطلاع الذي أجريناه وجدنا أن هناك إسرائيليين يعتقدون أن التوسع الاستيطاني له تأثير سلبي على العلاقات مع الولايات المتحدة.

قد يلوم الإسرائيليون إسرائيل كما يلومون الولايات المتحدة إذا ما انتقدت الأخيرة السياسات الاستيطانية وقد كانت هذه القضية الوحيدة التي انقسم عليها الإسرائيليون أي لمن يوجه النقد لإسرائيل أم للولايات المتحدة.

أخيراً كشف استطلاعنا أن هناك انقساماً أيديولوجياً ملحوظاً بين الإسرائيليين. ناخبو الوسط في الغالب يشاركون ناخبو اليسار مواقفهم حتى ولو بنسب متفاوتة.

في انتخابات يقرر فيها ناخبو الوسط الفائز وجدنا من خلال الاستطلاع أن هؤلاء الناخبين قد لا يدفعوا إلى اليمين بفعل الضغوط الأمريكية. ولو بدا لهم أن القضية أخذت شكلاً عكسياً فقد يقولون حينئذ أنهم سيميلون ميلاً خفيفاً لتأييد حزب الوسط أو حزب يساري. هناك مخاطر موروثه في النظر إلى الولايات المتحدة كطرف يتدخل في السياسات الداخلية لدولة أخرى لكن في تاريخ العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية وجد أن هناك سوابق لذلك. ففي انتخابات العام 1996 وانتخابات العام 1999 سرد مسؤولون أمريكيون بما فيهم الرئيس كلنتون نصائح سياسية مباشرة واتخذوا خطوات دبلوماسية لتعزيز شأن قادة إسرائيليين يفضلونهم. ولقد جرت العادة أن يوفر مسؤولون أمريكيون دعماً لمرشحين مفضلين في الانتخابات كما حصل في روسيا عام 1991 وصرحياً أو أواخر التسعينات على سبيل المثال. علاوة على ذلك حاول القادة الإسرائيليون خلال السنوات القليلة الماضية التأثير على الرأي العام الأمريكي وخبر دليل على ذلك خطاب نتنياهو المزمع في آذار القادم في مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يعارض فيه الاتفاق على الملف النووي مع إيران. إذا كان هناك الكثير مما سنخسره الولايات المتحدة إذا تمخضت الانتخابات عن نتيجة لا تغير من الوضع القائم فعليها إذن أن تتخذ كافة الإجراءات في سبيل التأثير على الرأي العام الإسرائيلي حتى لو كانت هذه الإجراءات هامشية. المصالح الأمريكية تتطلب أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بحل الدولتين التزاماً حقيقياً وأن ترغب باتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتحقيق تلك النتيجة.

الفصل الثاني

علاقة في أزمة

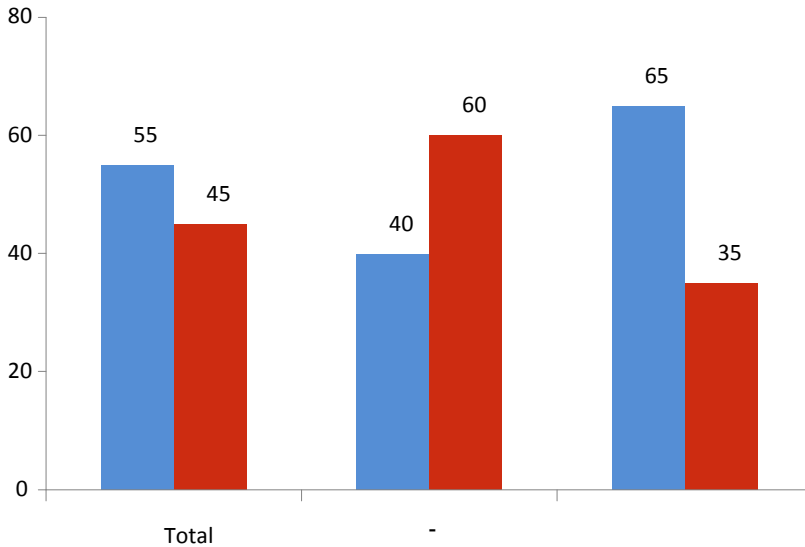
إن حقيقة وجود توترات في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة لا يشكل مفاجأة لأي إنسان يتابع هذه القضية عن كثب. فمن خلال المقابلات الصحفية التي أجريناها مع مسؤولين أمريكيين كبار وجدنا أن هناك داخل إدارة أوباما وداخل المؤسسة السياسية الأمريكية إعجاباً ضئيلاً بل أحياناً عداً نحو الحكومة الإسرائيلية بشكل عام ورئيس الوزراء ناتياهو بشكل خاص. بدءاً برفض رئيس الوزراء ناتياهو التقيد بمطلب الولايات المتحدة تجميد الاستيطان عام 2009 وانتهاء بالدرس التاريخي "سيئ السمعة الذي وجهه لأوباما في المكتب البيضاوي عام 2011 حول التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل وتأييده لخصم أوباما المرشح الرئاسي الجمهوري في انتخابات 2012 ميت رومني ناهيك عن التصريحات الكثيرة الصادرة عن أعضاء في حكومته التي تنتقد جهود كيري السلمية تبين أن العلاقات الآن أصبحت تتسم بالحد أكثر من أي وقت مضى. والذي زاد وفاقم من التوتر الحاصل في العلاقات بين البلدين هو التصريحات التي أدلى بها ناتياهو الشهر الماضي والتي قال فيها أنه لبي دعوة رئيس مجلس النواب جون بوهرنر لإلقاء خطاب أمام مجلس الشيوخ للتحديث لصالح مشروع فرض العقوبات على إيران تعارضه إدارة أوباما. تشير المحادثات بيننا وبين مسؤولين إسرائيليين إلى وجود إحساس متكافئ بعدم الصداقة تجاه كبار المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم الرئيس أوباما ووزير خارجيته جون كيري. ورغم أن هناك اعترافاً واسعاً وتقديراً للمستوى الذي تعمق به التعاون الأمني الاستخباري في عهد أوباما، فقد أعرب كثير من المسؤولين الإسرائيليين عن شعور خاص بالإحباط حيال القرار الأمريكي بعدم استخدام القوة العسكرية ضد سوريا لاستخدامها الأسلحة الكيماوية عام 2013. فبينما كانت الولايات المتحدة قادرة على إرغام سوريا على التخلي عن مخزونها الكامل من الأسلحة الكيماوية إلى أن هناك وجهة نظر مهيمنة في أوساط الإسرائيليين قالت بأن

عدم استخدام القوة فسر في المنطقة على أنه إشارة على الضعف خصوصاً في طهران. شعور عدم الألفة تجاه أوباما واضح وصريح. فقد صرح لنا أحد أعضاء الكنيسة من اليمين وأصر على أن الاقتراح الأخير الصادر عن الاتحاد الأوروبي بمقاطعة الوزراء الإسرائيليين الذين لا يوافقون على حل الدولتين جاء بتحريض من أوباما شخصياً. الإحساس السلبي تجاه الرئيس ينتاب أيضاً شريحة واسعة من الناخبين. وجدنا في استطلاع الرأي الذي أجريناه أن 63 في المائة من الإسرائيليين و 70 في المائة من اليهود الإسرائيليين أن وجود رئيس أمريكي جديد بغض النظر ديمقراطي أو جمهوري سيحسن في العلاقات الأمريكية _ الإسرائيلية. 18 في المائة فقط من الإسرائيليين يتوقعون إن إعادة انتخاب ناتياهو سيحسن العلاقات . الضعف تقريباً يعتقد أن العلاقات ستزداد سوءاً إذا أعيد انتخابه هذا التوتر بدأ يتسلل إلى العلاقات الثنائية الأوسع. أخذت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية منذ تعطل محادثات السلام التي يقودها كيري تفتت أكثر فأكثر. ففي الربيع الماضي وخلال جلسة مغلقة استعمل وزير الخارجية كيري في خطاب غير منشور كلمة " أبارتهايد" لوصف مستقبل إسرائيل فيما لو لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين (وهذه جدلية ظلت تستخدم منذ ذلك الحين حتى من قبل وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور لبيرمان). المثير في الموضوع هو أن كيري رفض الاعتذار أو التراجع عن تصريحاته. ومع أنه كان يشار إلى أن الأحرى بكيري أن يستخدم كلمة أخرى، إلا أنه أصر بشدة على التمسك برأيه من أن إسرائيل تواجه مستقبلاً قائماً لا ديمقراطياً.

عندما تحدث أعضاء في فريق كيري بعيداً عن وسائل الإعلام لصحفي إسرائيلي يدعى ناحوم برنياع حول فشل مبادرة وزير الخارجية الأمريكي للسلام الربيع المنصرم خصصوا لإسرائيل نصيب الأسد من اللائمة خصوصاً في موضوع السياسات الاستيطانية. يقول برنياع " هناك أسباب كثيرة أدت لفشل جهود السلام ولكن على الناس في إسرائيل أن لا يجافوا حقيقة مرة وهي أن التخريب الرئيسي يأتي من الاستيطان " علماً بأن كيري نفسه أكد على وجهة النظر هذه خلال شهادة أدلى بها أمام الكونغرس.

الإسرائيليون أنفسهم لديهم توجهات حيال هذا الموضوع فبناء على الاستطلاع الذي أجريناه وجدنا أن نصف الإسرائيليين تقريباً يعترفون بأن السياسة الاستيطانية مضرّة بإسرائيل وهم يتفقون على أن هناك علاقة بين النمو الاستيطاني والعزلة الدولية وهذا بدوره يضر بأمن إسرائيل على المدى البعيد. بعد أن وقعت الولايات المتحدة وشركاءها في مجموعة الخمسة + 1 على اتفاق مؤقت حول البرنامج النووي الإيراني خريف عام 2013 شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة تدهوراً آخرًا . غضبت إدارة الرئيس أوباما من الجهود الإسرائيلية الكبيرة التي استهدفت الرأي العام على نطاق واسع لنسف الاتفاق الذي يشكل بنداً رئيساً على جدول السياسة الخارجية للرئيس أوباما. ما يجدر التنويه له في هذا السياق هو الدفع في الكونغرس (ويدعم قوي من الايباك) لتمرير قانون عقوبات جديد ضد إيران والذي من شأنه أن يشكل خرقاً لبنود الاتفاق المؤقت وقد ينسف أي فرصة للتوصل إلى اتفاق نهائي. هذا التشعب من جهات النظر يعود بالدرجة الأساسية إلى رفض رئيس الوزراء ناتنياهو تشجيع أي مساومة مع إيران تتيح لها امتلاك سلاح نووي.

الخلافاً حول استمرار الدعم الأمريكي



هذه المشاحنة العلنية توفر أدلة راسخة على أن البلدين الآن يسيران أكثر فأكثر في اتجاهين مختلفين عندما يتعلق الأمر بتحديد المصالح في المنطقة . تريد إسرائيل الاستمرار في احتواء إيران أما الولايات المتحدة فيبدو أنها تركز على إزالة موضوع التهديد النووي لإيران عن الطاولة واستمالة إيران نحو الابتعاد عن زعزعة أمن المنطقة أملاً في أن يؤدي ذلك إلى تقليص الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة. هناك إحساس ملموس ومتزايد لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بأن الولايات المتحدة أصبحت أقل انخراطاً في المنطقة وهذا يضر بالمصالح الإسرائيلية.

حسب استطلاعنا للآراء فإن نصف المستطلعين آراءهم تقريباً يعتقدون بأن أمريكا يمكن أن تواجه عزلة متزايدة بسبب علاقاتها الوثيقة بإسرائيل ومثل هذا الوضع يمكن أيضاً أن يقوض الدعم الأمريكي لإسرائيل بشكل عام. وجدنا أيضاً أن الشباب أكثر من غيرهم يرون أن هناك احتمالاً لتراجع الدعم الأمريكي لإسرائيل بينما الكبار واثقون أكثر بأن العلاقات ستظل قوية كما هي.

الفصل الثالث

عزلة إسرائيل المتنامية

هناك رأي سائد على نطاق واسع بين الإسرائيليين يقول أن الوضع الراهن الآن رغم أنه بعيد عن الكمال، أفضل من بديل اتفاق السلام مع الفلسطينيين. والواقع هو أن الإسرائيليين ماضون في تأييد حل الدولتين (تأييد ما بين 60 - 70 في المائة) والمفاوضات مع الفلسطينيين (63 في المائة) لكنهم يعتقدون أن ذلك لن يحصل. أغلبية ساحقة قوامها 70 في المائة ترى أن المفاوضات لن تفضي إلى اتفاق و64 في المائة لا يرون في الرئيس الفلسطيني عباس شريكاً في السلام. المشكلة بالنسبة للإسرائيليين وهي مشكلة إرادة تشكيل نمط السياسات الإسرائيلية تكمن في الإيمان بإمكانية استمرار الوضع الراهن إلى حين بروز وضع يستحيل فيه ذلك. قد لا يتغير تقدم العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة نحو الأمام وقد تبوء جهود الفلسطينيين بالضغط على إسرائيل في المحافل الدولية بالفشل وقد لا يكون هناك حافزاً للعقوبات الاقتصادية من قبل الشركات الأوروبية. وفي الوقت الذي قد تتخذ فيه كثير من الحكومات موقفاً سلبياً ضد السياسات الاستيطانية الإسرائيلية إلا أن هناك سؤالاً مطروحاً حول مدى الشدة والاستعجال في معاقبة إسرائيل. إضافة إلى ذلك هناك إقرار على نطاق واسع بأن عملية التهديد الاقتصادي قد تستغرق سنوات قبل أن تكون فاعلة في إحداث تغيير حقيقي. المثير في الأمر هو أننا عندما تحدثنا لمحللين إسرائيليين في فبراير من العام 2014 أعرب الكثير منهم عن تشككه في الرغبة الأمريكية باتخاذ خطوات لعزل إسرائيل ومع بداية نوفمبر أخذ هذا التشكك في التراجع ليزداد الشعور بالقلق. في وثيقة داخلية مسربة نشرت في موقع واي نيت الناطق باللغة الإنجليزية أعربت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن قلقها حيال تنامي حدة الجهود الأوروبية لمعاقبة إسرائيل بحيث تشمل جهوداً لوسم المنتجات الاستيطانية ووقف توريد قطع الغيار إضافة إلى النقاشات المتعلقة بالعقوبات ضد إسرائيل والمطالبة بتعويضات عن الخسائر التي لحقت بالمشاريع الأوروبية في أراضي السلطة الفلسطينية والأنشطة الأوروبية في مناطق ج الواقعة تحت السيادة

الإسرائيلية وغير ذلك من الكثير . تنوه الوثيقة إلى ما يلي " يرسم الأوروبيون علاقة واضحة بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية ومن الأهمية بمكان التنويه في هذا السياق إلى أن أوروبا تعد الشريك التجاري الأول بالنسبة لإسرائيل". أوقفت بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا في السنوات الأخيرة شحنات أسلحة معينة لإسرائيل خشية استخدامها خلافاً للقانون الدولي. أيضاً أوقفت العديد من البنوك الرائدة وصناديق الاستثمار في كل من الدنمارك والنرويج وهولندا تعاونها مع المؤسسات المالية في إسرائيل العاملة في الأراضي المحتلة، فضلاً عن أن شركات ألمانية وهولندية ألغت مشاريع كبرى في مجال البنية التحتية وقد أعرب تقرير وزارة الخارجية عن قلقه حيال إمكانية تصاعد وتيرة هذه الجهود في العام المقبل. بالنسبة للدعم الأمريكي لإسرائيل يقول التقرير " حالياً يعد التأثير الأمريكي نابغاً من تأجيل قرارات عملية إلى ما بعد الانتخابات في إسرائيل ولكن على ضوء السياسات الفلسطينية الممنهجة في نقل الصراع إلى الحلبة الدولية لن يكون هناك ضمانة باستمرار استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو بعد الانتخابات". إضافة إلى هذه التحركات الدبلوماسية فإن قضية الدولة الفلسطينية هي الآن على الأجدى العامة بطريقة لم تشهدها في الماضي القريب. لا شك أن عزلة إسرائيل ستنتامي خصوصاً مع تفتح براعم حركة المقاطعة والتعرية والعقوبات التي ما انفكت تطلق دعوات مقاطعة إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة. أعربت الزعامة السياسية في إسرائيل عن قلقها حيال دقة هذه النتائج، فحسب ما يقول موشيه يعالون رئيس حزب كونا الوسطى " الأصدقاء الحقيقيون في إسرائيل يناون بأنفسهم الآن ومكانة إسرائيل في العالم اليوم ليست بالحال الذي كانت عليه بالأمس" ظل الصقر أفيغدور لبيرمان وزير الخارجية يجادل لغاية الآن ويقول بأن الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين ضروري جداً تقادياً لتنامي عزلة إسرائيل وابتعاد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عنها. وهذه نقطة طالما رددتها تسيبي لفني وإسحق هرتسوغ زعيمى الحزب الصهيونى الذى يتعادلى فى السباق مع حزب الليكود بزعامة ناتياهو حسب استطلاعات الرأى . هيرتسوغ وبخ ناتياهو بشدة بسبب زيارته المزمعة للكونغرس وتعريض الدعم الرئاسى الأمريكى لإسرائيل للخطر. وزير المالية السابق يائير لابيد إنتقد هو أيضاً ناتياهو لتقويضه العلاقات الأمريكية الاستراتيجية بين إسرائيل

والولايات المتحدة وقد اتصل بأعضاء في مجلس الشيوخ للتحدث عن معاملتك المتعالية التي تحط من شأن أفضل صديق لنا في العالم الذي تعد علاقته بنا الرصيد الأمني الأعظم. اذهب وقل لهم انك منفصل جداً عن الواقع لدرجة انك تفكر بأن أمريكا لا زالت عالقة في عقود الثمانينات . أنت تفهم أمريكا وأمريكا تغيرت وانت منفصل عن الواقع. ما من شك أن مثل هذه التصريحات تعكس مزاجات عامة ومتغيرة حول طبيعة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية. ففي آخر استطلاع للأراء أجرى لصالح جماعة ضغط أمريكية تدعى J. Street قال 60 في المائة من الإسرائيليين أن ناتياهو أضر بالعلاقات الأمريكية _ الإسرائيلية. في كلمة له أمام معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي قدم لاييد أدق وأبعد التفاصيل أكثر مما قدمه زعيم اسرائيلي آخر حول التداعيات المحتملة لتنامي العزلة الاقتصادية لإسرائيل حيث قال " لو دخلنا في واقع المقاطعة الأوروبية وحتى لو كانت جزئية سيتراجع الاقتصاد الاسرائيلي وسيضرب كل مواطن اسرائيلي على جيبه ويزداد مستوى تكاليف المعيشة وستتقلص ميزانيات التعليم والرفاه الاجتماعي والامن وستتعلق كثير من الاسواق العالمية ابوابها بوجهنا. 33 في المائة من التجارة الإسرائيلية تتم مع الاتحاد الأوروبي وان لم يكن هاك تسوية سياسية حينئذ سنتدخل في سيناريو يخسر فيه اقتصادنا 20 في المائة من صادراته إلى الاتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على الناتج المحلي الاجمالي سيصل إلى 11 مليار شيكل سنوياً كما سيتم على الفور فصل نحو 8900 موظف. وهذه الأرقام من شأنها أن ترفع جداً من تكاليف المعيشة الذي هو اصلاً مرتفع هنا ويهدد المجتمع الاسرائيلي والطبقة الوسطى على وجه الخصوص. سيرفع أيضاً أسعار المواد الغذائية والسيارات ووسائل المواصلات والاتصالات والكهرباء وسيقلص بالتأكيد الميزانيات المخصصة للتعليم والرفاه والصحة والدفاع.

ينقل لاييد عن محلل في وزارة المالية قوله أن اتفاق السلام قد يوفر لاسرائيل 20 مليار شيكل (5.2 مليار دولار) كنفقات سنوية وسنعرز من وضع الصادرات بنحو 16 مليار شيكل (نحو 4.1 مليار دولار). إذا كان من غير المتوقع أن تطبق الولايات المتحدة نفس الخطوات فإن الرجوع إلى هذه الإجراءات الأوروبية

يمكن أن يشكل طريقاً إلى المساعدة في شحذ خيار الناخب الاسرائيلي. واجهت اسرائيل خلال عقود تداعيات بسيطة لتعميقها الاحتلال لشرقي القدس والضفة الغربية وتوسيع المستوطنات وعليه لم ترى الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة دواعي ضرورية لوقف هذه السياسات ولم يرى الناخب الاسرائيلي أن هناك سبباً قوياً يدعوه للقلق على انتخاب حكومة تتخذ مثل هذه السياسات . يستطيع الاتحاد الاوروبي وبعد أن يوضح أكثر تكلفة إجراءاته أن يلعب دوراً بارزاً في توضيح خيار الناخب الاسرائيلي بمعنى ان أي حكومة اسرائيلية توقف التوسع الاستيطاني وتعمل على انهاء الاحتلال ستتمتع بعلاقات وثيقة وبناءة أكثر مع اوربا وان أي حكومة تستمر في تعزيز الاحتلال وتوسيع الاستيطان ستواجه عزلة متزايدة ونزع الشرعية. وحيث أن الإسرائيليين الآن بصدد انتخاب حكومتهم المقبلة فلا بد إذن أن يشجعوا على دراسة تداعيات اختياراتهم.

الفصل الرابع

خطوات فلسطينية دبلوماسية عدائية

إن ما يجعل الوضع الراهن يتسم بالتحدي بالنسبة للولايات المتحدة واسرائيل على نحو خاص هو أن الفلسطينيين الذين يشعرون بخيبة الامل المتزايدة حيال المسار الثنائي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة يحاولون الآن تحقيق أهدافهم على الحلبة الدولية كالأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية. ينضم الفلسطينيون الآن إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويعززون وضعهم كعضو مراقب في هيئة الامم المتحدة. وكما اوضح كل من الرئيس اوباما ووزير الخارجية كيري في مناسبات عديدة خلال العام المنصرم سيصعب على الولايات المتحدة توفير الدعم الدبلوماسي لاسرائيل لاسيما فيما يتعلق بالاستيطان الذي يتعارض مع المصالح الامريكية والقانون الدولي. التحدي المائل أمام الولايات المتحدة يأتي من خلال تحديد كيفية رسم خط دعم اسرائيل أو تركها تواجه تداعيات قراراتها السياسية . شهدنا في شهر فبراير شباط الماضي ومن خلال حديثنا مع المسؤولين الفلسطينيين وأعضاء في منظمات المجتمع المدني حماساً ضئيلاً لمحادثات كيري والإنطباع السائد هناك هو ان المحادثات ستفشل ويلقي باللائمة كالعادة على الفلسطينيين .

كان هناك اقراراً بان عباس أكثر ليونة بسبب وضعه الضعيف مع حماس . دأب المعارضون من كلا الطرفين منذ التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 على تقويض عملية السلام بشكل حثيث حيث شككت حماس في هذا المضمار المعطل الأشد فاعلية. ادت الهجمات التي شنت عام 1994 على اهداف مدنية في اسرائيل الى إقناع القادة الاسرائيليين السياسيين المتقلبين بتبطين وتيرة العملية السلمية الامر الذي لعب جيداً بأيدي الارهابيين. ساعدت موجة التفجيرات التي شهدها العام 1995 إلى انزياح الانتخابات البرلمانية في عام 1996 نحو الجناح الليكودي اليميني كما ان حملة العنف التي قامت بها حماس اثناء الانتفاضة الثانية (2000

_ 2005) والتي انضمت اليها عناصر من حركة فتح اقنعت جيل من الاسرائيليين بأن الفلسطينيين ليسو جاديين في السلام.

قبل حرب غزة صيف هذا العام كانت حماس في أضعف أحوالها منذ عقود والأضعف على نحو خاص منذ سيطرتها على قطاع غزة عام 2007 . تضررت علاقاتها مع نظام الأسد بسبب جهوده الوحشية في إنهاء الحرب الأهلية في سوريا وهذا أدى ايضاً إلى تضرر علاقاتها بإيران. إن إنهاء نظام حكم الإخوان المسلمين في مصر الحليف الرئيسي واستبدال بنظام حكم معادي لحماس والجماعات الإسلامية بشكل عام . تدمير السيسي لأغلب شبكة أنفاق التهريب على الحدود مع غزة قضى على أعظم مصدر لعائدات الضرائب تاركاً حماس في أزمة مالية حقيقية. ونتيجة لذلك تدنى تأييد الحركة بين أوساط الفلسطينيين على نحو دراماتيكي وزاد التأييد للمقاومة المسلحة ضد إسرائيل. جاءت حرب غزة وغيرت هذا الحراك ومنحت حماس دعماً سياسياً مؤقتاً وزاد الضغط على عباس لمواجهة اسرائيل مباشرة. لا شك أن قرار ابريل نيسان عام 2014 بالانضمام ل 15 مؤسسة دولية وقرار يناير كانون الثاني عام 2015 بالانضمام لمحكمة الجنايات الدولية مع مواصلة جهود الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الامم المتحدة لهو مؤشر على تنامي موقف المواجهة من قبل عباس وانعكاساً ليأسه في التوضيح للفلسطينيين بأن اللاعنف والدبلوماسية قد يؤتيان بالثمار حتى ولو كانت رمزية. هناك شعور سائد بفقدان الامل لدى الفلسطينيين وعزز ذلك فشل جهود وزير الخارجية كيري والحرب الاخيرة على غزة. عدد من الذين تحدثنا معهم قال صراحة وبدون أي مواربة أن حل الدولتين لفظ أنفاسه الاخيرة وقد يكون عباس القائد الفلسطيني الأخير الذي يميل أو الذي قادر على توقيع اتفاق مع اسرائيل وبمجرد اختفاءه عن المشهد سيتحول الحراك بين الفلسطينيين على مسألة المفاوضات جذرياً بحيث لا يمكن تغييره. لا يوجد ثقة بين الفلسطينيين الذين تحدثنا معهم في الضفة الغربية بإمكانية تغيير الوضع الراهن وقد صرح البعض منهم بأن الاحتلال ترسخ وتغلغل لدرجة أن الفلسطينيين عودوا أنفسهم على بقاءه بصورة دائمة . كثير من الشباب الفلسطيني رفض فكرة حل الدولتين جملة وتفصيلاً ويرى أن الكفاح الحقيقي هو في مجال

الدفاع عن الحقوق المدنية والانسانية وهنا علق أحد الدبلوماسيين الذين تحدثنا معهم قائلاً " هذه هي أكثر الفترات إحباطاً في الضفة الغربية". استطلاعات الرأي الفلسطينية تؤيد ذلك، فحسب آخر استطلاعات الرأي التي أجراها مركز الأبحاث السياسية وى المسحية يؤيد 48 في المائة من الفلسطينيين حل الدولتين أي هبوط بمعدل خمس نقاط عن الاستطلاع الذي أجرى قبل عام . المزعج أكثر هو أن 38 في المائة فقط يؤيدون و 60 في المائة يعارضون تسوية على أساس خطوط كلنتون ومبادرة جنيف. في ديسمبر الماضي كان 46 في المائة مؤيدين. بعد نحو 47 عاماً من الاحتلال وبعد 20 عاماً من التوقيع على اتفاق أوسلو زاد عمق التشاؤم الفلسطيني حيال التوصل إلى نتيجة إيجابية. 58 في المائة يعتقدون أن حل الدولتين لم يعد عملياً بسبب التوسع الاستيطاني و42 في المائة يعتقدون أن المقاومة السلمية هي وسيلة ناجحة لإقامة دولة فلسطينية بينما يؤيد 26 في المائة المفاوضات و28 في المائة تؤيد النهج اللاعنفى. لا شك أن حالة الإحباط الكامنة لدى المجتمع الفلسطيني تجبر القيادة الفلسطينية المعتدلة على تبني الضغط الدبلوماسي كوسيلة وحيدة لتغيير الوضع القائم. المثير للتناقض هنا هو أنه كلما اتسعت رقعة أولئك الذين يعتقدون هذه الرؤية وكلما استمرت العزلة الاسرائيلية كلما زادت حدة التعنت الفلسطيني إيماناً منهم بأن المكاسب لن تأتي إلا بالضغط على إسرائيل مثلما تأتي بتقديم الفلسطينيين التنازلات المؤلمة.

الفصل الخامس

هل من بارقة أمل؟

على الرغم من أن الوضع الراهن بين الفلسطينيين واسرائيل هو وضع مأساوي إلا أنه من ناحية أخرى لم يصل إلى حالة اليأس. تفيد استطلاعات الرأي إلى أن أغلبية الاسرائيليين والفلسطينيين ماضون في تأييد حل الدولتين وهم في ظل ظروف جيدة وقيادة حكيمة سيميلون إلى تقديم تنازلات تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق. اليوم تؤيد شريحة كبيرة من الاسرائيليين بشدة حل الدولتين وقد أظهر استطلاع للأراء أجراه معهد ترومان في شهر ديسمبر كانون أول الماضي إلا أن 63 في المائة من الاسرائيليين يدعمون فكرة إنشاء دولة فلسطينية. وبناء على استطلاع للأراء أجري قبل ذلك من قبل معهد الأبحاث الإسرائيلي مولاد وجد " أن الجمهور الإسرائيلي يؤيد اتفاق سلام يقوم على أساس الخطوط المتوقعة التي تشمل إخلاء نحو 100 ألف مستوطن يعيشون خارج نطاق الكتل الاستيطانية وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتقسيم القدس. أغلبية واضحة من ناخبي ييش عتيد أي هناك مستقبل تؤيد مثل هذا الاتفاق وأغلبية مفاجئة من ناخبي الليكود_ بيتا ستكون راغبة في إخلاء المستوطنات". كشف الاستطلاع الذي أجريناه نحن بأنفسنا أن 47 في المائة من الاسرائيليين يعتقدون أن من الأهمية بمكان بالنسبة للحزب الذي يؤيدونه في مارس أن يولي أهمية للعملية السياسية مع الفلسطينيين علماً بأن 94 في المائة من ناخبي اليسار يولون هذا الموضوع أهمية كبيرة بينما يتفق 83 في المائة من ناخبي الوسط مع هذا الرأي. الواقع هو أن قضية التفاوض بين اسرائيل و الفلسطينيين تجيء حسب استطلاعنا في المرتبة الثالثة من حيث الأولويات العامة بعد الإهتمام بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وهذا يمثل تحولاً عن الاستطلاع الذي أجرى في الماضي القريب الذي وضع هذه القضية في مكانة متدنية في الأجندة العامة. ومع ذلك كله تبقى قضية القدس الخط الرئيس الذي يقسم اليمين عن يسار الوسط في اسرائيل. وخلافاً للحكمة التقليدية المجتمع الاسرائيلي ليس مجتمعاً يمينياً

بالكامل حيث أن كتلة اليمين ويسار الوسط يشكلان نسبة متساوية تقريباً من السكان كون الشريحتين تفكران بنفس العقلية بالنسبة لهاتين القضيتين. تشير هذه البيانات إلى أن الاسرائيليين في حالة ما توفر لهم اتفاق شامل يأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية الاسرائيلية المشروعة فإنهم قد ينحون جانباً المخاوف الضيقة حول قضايا فردية ويحتضنون الاتفاق. بشكل عام تشير سنوات من الاستطلاعات حول عملية السلام إلى أن الاسرائيليين يؤيدون بشكل ثابت رزمة كاملة وفق معايير حل الدولتين وبنسبة أعلى من النسبة التي يؤيدون بها قضايا حساسة كالقدس وترتيبات اللاجئين الفلسطينيين.

خلال نقاشنا مع الاسرائيليين وجدنا أن هناك توافقاً واسعاً يقول بأن الاستفتاء على اتفاق سلام ينهي كافة المطالب سيحظى بتأييد ما بين 60 إلى 70 في المائة من أصوات الناخبين. في عام 2011 أنشأ أول مؤتمر حزبي داخل الكنيست حول قضية حل الدولتين واليوم في الكنيست أغلبية لا بأس بها من الأعضاء (80 إلى 90 عضواً من أصل 120) قد تؤيد اتفاقاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار المخاوف الأمنية الاسرائيلية.

الفصل السادس

خيارات الولايات المتحدة

لا شك أن ثنائية تصاعد وتيرة القلق الشعبي تجاه عزلة اسرائيل والعلاقات الثنائية المشحونة مع الولايات المتحدة توفر نافذة فرص بالنسبة لصناع القرار الأمريكي للتأثير على الرأي العام في اسرائيل من الآن وحتى يوم الانتخابات في السابع عشر من مارس أذار المقبل. ينبغي التنويه في هذا السياق إلى نقطة وهي أن استطلاعنا جرى قبل الضجة الدبلوماسية الأخيرة حول قرار ناتياهو بقبول دعوة لإلقاء خطاب أمام مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين. كما أن ردة الفعل السلبية الساحقة سواء من إسرائيل أو من واشنطن على خطوة ناتياهو ساعدت أكثر في خلق الفرصة بالنسبة لإدارة أوباما كون رأي النخبة السائدة في الولايات المتحدة ينتقد بشدة ناتياهو. قد يواجه الرئيس أوباما إنتقادات أقل من تلك التي يمكن أن تواجهها إدارته سابقاً فيما انتقدت اسرائيل علناً وفيما لو ظهر إتخاذ خطوات يقصد منها التأثير على الناخب الإسرائيلي. الأهم من ذلك كله هو تصاعد وتيرة القلق الإسرائيلي حول العلاقات الثنائية والتي عززها أكثر مغامرة ناتياهو في الكونغرس. وكما أسلفنا يقول ثلثي الاسرائيليين تقريباً (65 في المائة) أنه يتوجب على الحزب الذي يختارونه أن يعمل على تحسين العلاقات الامريكية _ الاسرائيلية . يقول أيضاً نحو 80 في المائة من ناخبي الوسط واليسار وكذلك 57 في المائة من ناخبي اليمين ان لهذا الموضوع أهمية. القلق السائد بين أوساط الاسرائيليين هو قلق حقيقي وأن هذا الإدراك الذي يغذيه حساسية مفرطة تجاه الضغط الخارجي هو إدراك جدي ومعقول وهنا يطرح السؤال: ترى ما هي الخطوات الصحيحة التي قد تؤثر على الرأي العام الاسرائيلي وعليه استطلعنا عدد من الاحتمالات منها :

- تلتزم أمريكا جانب الصمت عندما تشجب أوروبا والمجتمع الدولي السياسة الاسرائيلية الاستيطانية بالصفة الغربية.
- تقرر امريكا عدم الاعتراض على قرار صادر عن الامم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

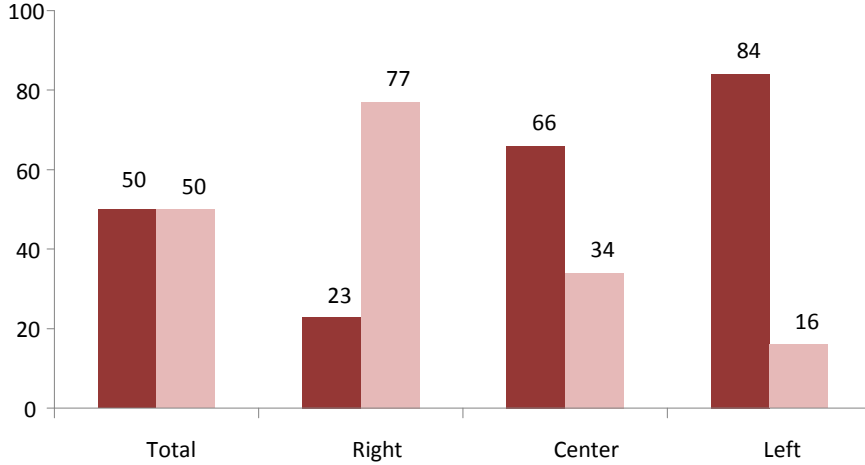
- تبدأ أمريكا بوسم منتجات تستوردها من إسرائيل لتمييز تلك التي تنتج في الضفة الغربية عن المنتجات التي تصنع في إسرائيل أو الخط الأخضر.
- تحدد أمريكا عدد التأشيرات التي تمنح لإسرائيليين يريدون زيارتها كوسيلة ضغط على إسرائيل لتغيير سياستها الاستيطانية.

يقول اسرائيليون انهم سينتقدون الولايات المتحدة أكثر مما ينتقدون اسرائيل في حالة تنفيذ أمريكا هذه الخطوات.

من جديد هناك انقساماً ايديولوجياً واليسار في أفضل الأحوال منقسم حول انتقاد اسرائيل أو الولايات المتحدة وفي الوسط تلوم الأغلبية الولايات المتحدة (ضعفي عدد الذين يلومون إسرائيل) وفي اليمين إجماع تقريباً على انتقاد الولايات المتحدة.

من غير المستغرب أن تستاء الأغلبية من الجمهور من أفعال الولايات المتحدة تجاه السياسة الاسرائيلية وهذا يفسر المعنى الدقيق " للصدمة والرعب " وحتى لو كان التأثير بعيد المدى يتمثل في دواء مر ناجح فإن التأثير على الحراك الانتخابي قد يصبح بكل سهولة أكثر دراماتيكية من ما تشير إليه استطلاعاتنا. ومع ذلك هنا إستثناء هام وهو المستوطنات. وكما نوهنا أنفاً فإن أغلبية واسعة من الناخبين الذي يصنفون أنفسهم وسطاً أو يساراً تتفق على أن المستوطنات تضر بالشرعية الاسرائيلية وبالأمن أي ربع ما يوافق عليه ناخبو اليمين.

التوسع الاستيطاني يضر بشرعية أمن إسرائيل



الناخبون غير المقررين منقسمون حول هذه القضية والتي تشير إلى أن النصف مفتوح أمام الجدلية القائلة بأن على إسرائيل أن تغير مسارها فيما يتعلق بالاستيطان. وإذا ما نظرنا إلى نية الناخب يتجلى الانقسام أكثر.

73 في المائة من ناخبي هناك مستقبل (يش عتيد) يرون أن المستوطنات تضر بإسرائيل.

85 في المائة من الذين يستهدفون المعسكر الصهيوني (هيرتصوغ وليفني) يوافقون.

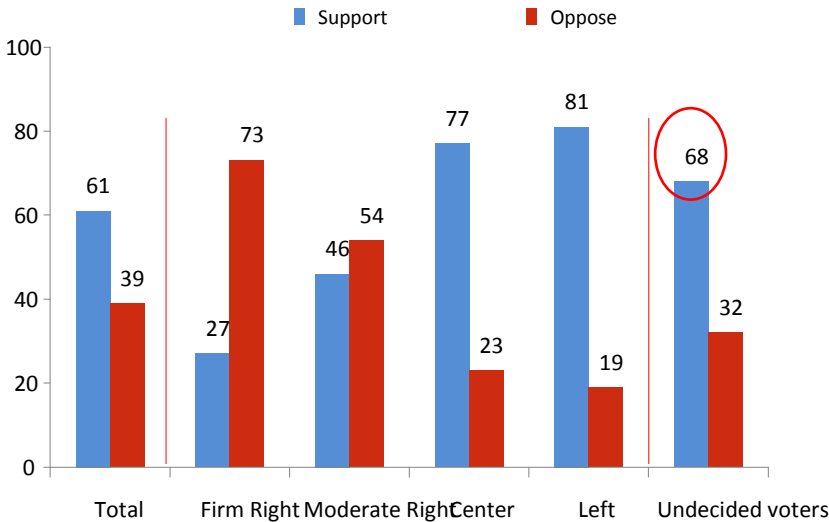
حتى بين أولئك الذين ينوون التصويت ليمين الوسط حزب كولانو يوافق النصف على أن الاستيطان يضر. ومن بين أولئك الذين يشاركون الرأي بأن الاستيطان مضر بإسرائيل تشير الأغلبية الواضحة إلى أنه إذا أوضحت أمريكا بعبارات قوية إلى أن أحد أهدافها هو منع التوسع الاستيطاني ستصبح هذه الأغلبية أكثر إنتقاداً لإسرائيل لا للولايات المتحدة. الناخبون غير المقررين منقسمون من جديد وبشكل واضح حول هذه القضية حتى أن خمس الذين ينوون التصويت لليهود

سيكونوا أكثر إنتقاداً لإسرائيل. يشيرنا استطلاعنا إلى أنه عندما تدخل الولايات المتحدة واسرائيل في مشاحنة عننية حول التوسع الاستيطاني سيميل الاسرائيليون إلى اعتبار الإحباط الأمريكي مبرر ويميلون لتحميل قيادتهم مسؤولية إتخاذ خطوات توجب العلاقات الثنائية. يشير الاستطلاع أيضاً أن الجزيرة الأمريكية قد تكون فاعلة في تحول الرأي العام الإسرائيلي وبالتحديد تجاه مقترح اطار العمل الامريكى لإنهاء الصراع.

أغلبية تؤيد خطة السلام الأمريكية

كما أشرنا سابقاً فإن ثلاثة أرباع الإسرائيليين (75 %) يقولون أن من الأهمية بمكان بالنسبة لهم أن يدعموا حزباً يعمل على إعادة إنطلاق العملية السلمية وتعتقد أغلبية أن المعسكر الصهيوني هو الحزب الذي قد يكون قادراً على فعل ذلك. وعليه فإن أي جهود أمريكية للدفع قدماً بالإطار السلمي ربما توفر دعماً ضخماً ليسار الوسط دون الظهور بمظهر المتدخل في الشؤون الداخلية الاسرائيلية.

الأغلبية تؤيد خطة السلام الامريكية



أغلبيتان قويتان في الوسط (77 في المائة) وفي اليسار (80 في المائة) تؤيدان الخطة الأمريكية حتى أن ثلث ناخبي اليمين سيدعمون مثل هذه المبادرة. عندما ينقسم اليمين إلى متشدد ومعتدل فإن نصف المعتدلين تقريباً يؤيدون.

بالنسبة للناخبين غير المقررين فإن نصف هذه المجموعة تتصرف على نحو مشابه لتصرفات الوسط أكثر من اليسار وتؤيد هذه الخطة بنسبة أعلى قليلاً من نسبة السكان الإجمالية.

أي خطة أمريكية من شأنها أن تعمل على طمأننة الاسرائيليين من أن أي اتفاق دائم محتمل لن يفرض عليهم قبول تسوية غير مقبولة وهذا قد يكون مهم على نحو خاص لناخبي الوسط والمعتدلين الذين يساورهم القلق تجاه إمكانية أن يتنازل الحزب اليساري عن الكثير في أي مفاوضات محتملة. ومع ذلك هناك أدلة محدودة تقول بأن الضغط الأمريكي قد يحول أصوات عدد لا بأس به من الاسرائيليين .

على سبيل المثال عندما سئل ناخبي الوسط عن تأثير الإجراءات الأمريكية المحتملة أجاب نحو 46 في المائة أن هذه الإجراءات قد تجعلهم يميلون للتصويت لصالح حزب وسط أو حزب يساري.

نفس النسبة تقريباً تقول بأن هذه الإجراءات لن يكون لها أثر على تصويتهم. فقط 8 في المائة قالوا أنها يمكن أن تحولهم نحو اليمين. بديهياً هذه الأعداد قليلة نسبياً لكن في انتخابات قريبة كهذه فإن التحول حتى ولو كان في نقاط نسبية مؤية قليلة فإنها قد تضعف مكانة أولئك الذين سيكلفون بتشكيل الحكومة القادمة. أهم شيء بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين هو أن الأدلة الاستثنائية تشير إلى أن الضغط الأمريكي لو طبق بحكمة لن يكون له أي إرتداد عكسي خطير .

كل ذلك يبقى في نطاق المقامرة لكنه يظل الخيار الواقعي بالنسبة للولايات المتحدة وفي النهاية هي مقامرة جديرة بأن يؤخذ بها سياسياً.

الفصل السابع

توصيات

لذلك تستطيع الولايات المتحدة إتخاذ الخطوات لتعزيز مصالحها الأمنية القومية في الشرق الأوسط:

1- التوضيح بأن الولايات المتحدة وفي الوقت الذي تظل فيه ملتزمة بالمتطلبات الأمنية الحقيقية لاسرائيل وبحقها في الدفاع عن نفسها تتوقف امريكا عن انفاق رأس مال دبلوماسي لحماية إسرائيل من أي خطوات دولية تستهدف سياساتها المتناقضة مع المواقف الأمريكية كالتوسع الاستيطاني مثلاً.

2- الإشارة من جديدة للتوسع الاستيطاني بكلمة " غير قانوني " بدلاً من كلمة "غير شرعي" المستخدمة حالياً ورغم أن الإخلاء النهائي للمستوطنات سيتقرر من خلال المفاوضات إلا أنه وحتى ذلك الحين سيبقى رأي الإدارة الأمريكية يقول بأن هذه المستوطنات تشكل إنتهاكاً لميثاق جنيف الرابع ولا بد أن يعلن ذلك بوضوح من قبل المتحدثين بإسم الادارة الأمريكية.

3- تأييد قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدين سياسة البناء الاستيطاني خاصة في المستوطنات الواقعة خارج نطاق الكتل الاستيطانية.

4- العمل مع شركاءها لإستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد مرجعيات للمفاوضات شبيهة بتلك التي حددها الرئيس أوباما نفسه خلال خطابه الذي ألقاه في وزارة الخارجية في مايو أيار من عام 2011 .

5- الإعلان عن خطط لمراقبة وضع الإعفاء الضريبي الأمريكي لمنظمات تدعم المشاريع الإستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية لضمان عدم إنتهاك هذه الأنشطة للقوانين واللوائح الأمريكية الخاصة بالمساهمات الخيرية والإعفاءات الضريبية.

6- الإعلان جهراً عن إطار الوضع النهائي الذي يؤدي إلى إنشاء دولتين لشعبين وفق خطوط كلنتون بحيث يأخذ هذه الإطار في اعتباره المخاوف الأمنية الاسرائيلية المشروعة ويتضمن اعتراف جامعة الدول العربية بإسرائيل وفق مبادرة السلام العربية.